ماهي الجهات المستفيدة من مخرجات النظام المحاسبي الحكومي ؟

1. الجهات المسؤولة عن حسابات الدخل القومي
2. اجهزة الرقابة الداخلية
3. وسائل الاعلام
4. المقرضون والمستثمرون في سندات الخزينة العامة
5. المتبرعون
6. اجهزة الرقابة الخارجية ( مثل وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، ديوان الرقابة المالية ، هيأة النزاهة )
7. المنظمات الدولية : لاغراض المتابعة والدراسات والمقارنات حول الوضع والمركز المالي للدولة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أهداف المحاسبة الحكومية

* تطوير وظيفة القياس المحاسبي بما يتيح الرقابة على الاموال والعمليات معاً
* المعلومات التي تقدمها المحاسبة الحكومية يجب تطويرها لتشمل تقييم الاداء مالياً وعينياً فضلاً عن الرقابة التقليدية
* المعلومات التي تقدمها المحاسبة الحكومية يجب تطويرها لتشمل الاداء والتاكد من ان الموارد المخصصة أستخدمت بكفاءة وبدون اسراف
* ان تكون نظم المحاسبة قادرة على تلبية الحاجة الى المعلومات المالية الاساسة اللازمة لتطوير التخطيط وأعداد البرامج والانشطة الحكومية
* تطوير المحاسبة الحكومية لتتمكن من تقديم المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات ورسم السياسة المالية للدولة
* يجب ان يوفر نظام المحاسبة الحكومية المعلومات المعدة طبقا للمفاهيم والتعاريف والتبويبات المستخدمة في الحسابات القومية وتزداد اهمية هذا الهدف بازدياد التوجه نحو توطيد العلاقة الى درجة الدمج بين نظامي المحاسبة الحكومية والقومية
* توفير المعلومات اللازمة لاغراض الاعلام عن النشاط الحكومي فهناك حاجة من الحكومة للافصاح عن عملياتها وانشطتها المالية للجمهور من افراد ومؤسسات ليستفيدوا من هذه المعلومات لتساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بشؤونهم المالية

الاغراض التي يمكن ان يحققها نظام متكامل للحسابات الحكومية وفق الدليل الصادر عن هيأة الامم المتحدة عام 1970

1. وضع النظم المحاسبية بما يتفق مع الاحتياجات القانونية والتعليمات في الدولة
2. يجب ان تكون هناك صلة كبيرة بين الانظمة المحاسبية وتقسيمات موازنة الدولة
3. الاحتفاظ بالحسابات الحكومية بطريقة تفصح بوضوح عن الاهداف والاغراض التي من اجلها حصلت وانفقت الاموال
4. تطوير النظم المحاسبية الحكومية بطريقة تسمح بالرقابة الادارية الفعالة للاموال والعمليات وادارة الانتاج والتدقيق الداخلي
5. الاحتفاظ بالحسابات الحكومية بطريقة تمكن من تقديم البيانات المالية اللازمة للتحليل الاقتصادي واعادة تبويب المعاملات الحكومية والمساعدة في تطوير الحسابات القومية

متطلبات تصميم نظام محاسبي حكومي

1. إن يكون النظام المحاسبي الحكومي منسجما مع التبويب المستخدم في الموازنة العامة للدولة، بسبب العلاقة الوثيقة بين عناصر الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي، إذ يعد تبويب الموازنه معياراً تقاس بموجبة نتائج التنفيذ الفعلي
2. إن يكون النظام المحاسبي أداة مساعدة في التنفيذ السليم للبرامج والمشروعات الحكومية، و قادر على توفير النتائج المالية والاقتصادية التي تسمح بالقياس والتحليل المستمر للبرامج والحكم على مدى كفاءتها والتحقق من كفاية الاحتفاظ بالموجودات العامة التي تودع في ذمة المسؤولين التنفيذيين في المستويات الإدارية المختلفة
3. . مراعاة أحكام نظام الرقابة الداخلية في تصميم النظام وإن تكون إجراءات التدقيق الداخلي فعالة بحيث تتناسب وطبيعة وظروف العمل في الوازارت والإدارت الحكومية، بحيث تحدد وسائل مراقبة مسؤوليات الموظفين الإداريين، وتوضح مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات في جميع مراحل تنفيذ الموازنة
4. أن يكون النظام قادراً على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاغراض التحليل الاقتصادي وتخطيط السياسات المالية وتنفيذها على المستوى القومي وتسهيل إعداد تقديرات الدخل القومي والحسابات القومية
5. أن يستخدم النظام المحاسبي مجموعة من المستندات والسجلات المالية والإحصائية موحده في جميع الوحدات الحكومية بما يسهم بإنتاج معلومات متناسقة ومنظمة تسهل مهام الرقابة الخارجية. خ الاقتصادية، لمساعدة الإدارت على الحكم فيما إذا كانت هذه الخدمة تنفذ بأقل كلفة ممكنة، وما هي درجة الكفاءة التي تنفذ بها.

خصائص المحاسبة الحكومية

1. . إن النظام المحاسبي الحكومي نظام موحد يطبق في وحدات الجهاز الحكومي جميعها ويتضمن هذا التوحيد تصميم السجلات والدفاتر، الدليل المحاسبي، والأساليب الفنية المستخدمة في التبويب والتصنيف و التسجيل والتحليل والعرض والقوانين والتعليمات النافذة.
2. لا يهدف النظام المحاسبي الحكومي في وحدات الجهاز الإداري للدولة إلى قياس الربح أو عرض المركز المالي من موجودات ومطلوبات
3. لا توجد علاقة بين التحصيل والسداد فيما يتعلق بالقروض طويلة الأجل نظرا لاستقلال الفترات المالية واراتباط كل حدث بموازنة مستقله
4. يطبق الاساس النقدي في معالجة الايرادت والمصروفات او الاساس المختلط بالنسبة للمصروفات وذلك تطبيقاً لمبدأ استقلال الفترات المالية بالنسبة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة
5. نتيجة لتطبيق الاساس النقدي ولمعالجة جوانب القصور الناتجة عن ذلك تستخدم دفاتر وسجلات احصائية بهدف المحافظه على اموال وحقوق الدولة التي لاتظهر في الدفاتر والسجلات المحاسبية النظامية
6. لاتظهر قيم الموجودات الراسمالية في الدفاتر بسبب عدم التفرقه بين المصروفات الايرادية والمصروفات الراسمالية ويقتضى ذلك الاعتماد على نظام العهدة (الذمة) ً باعتباره نظاما للرقابة إذ يظل الموجود في عهدة مسؤول معين حتى يصبح غير صالح للاستعمال ،

تعالج القروض او الالتزامات طويلة الاجل على انها ايرادات او موارد رأسمالية عند استلامها وتعالج عند سدادها على انها مصروفات او استخدامات رأسمالية